AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/943
S/1997/545
11 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البندان ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

حق الشعوب في تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٩ تموز/ يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل، لعلمكم، مناشدة موجهة من الأمير نورودوم راناريد، رئيس الوزراء الأول لمملكة كمبوديا، إلى المجتمع الدولي، بتاريخ ٨ تموز/ يوليه ١٩٩٧.

وسأغدو ممتنا لو قمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة تحت البندين ١٠٩ و١١٠ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيسواث سريراث
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

140797 140797 97-19188

المرفق

**مناشـــدة موجهـــة من الأمير نورودوم راناريـــد
رئيس الوزراء الأول لكمبوديا إلى المجتمع الدولي،
صادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧**

إنني أشعر بحزن عميق للحدث الذي وقع يوم السبت الماضي في بلدي المنكوب، كمبوديا. وبوصفي كمبوديًّا فإنني أشعر بالخجل إزاء ما أقدم عليه زميلي سامديش هون سين رئيس الوزراء الثاني. إن حبه للسلطة المطلقة على كمبوديا والمعاناة التي يتعرض لها أبناء كمبوديا إنما يدلان على ولعه بفرض السيطرة على كمبوديا وتوجيهها بصورة غير قانونية وغير دستورية.

لقد انتُخبت أنا، نورودوم راناريد، بالاقتراع العام في انتخابات ديمقراطية جرى تنظيمها والإشراف عليها من قبل الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ وفزت في تلك الانتخابات. وانطلاقا من روح المصالحة الوطنية بقيادة الملك نورودوم سيهانوك، وافقت على اقتسام السلطة مع سامديش هون سين، الذي خسر الانتخابات.

وبعد ذلك جرى تأليف الحكومة الملكية لكمبوديا بقيادة شخصين يقتسمان السلطة بالتساوي في منصب رئيس الوزراء. ولقد وافقت على تبدأ هذه الحكومة عملها بالنظام الجديد لحكومة تتألف من رئيسين أملا في تحقيق الوحدة بين أبناء كمبوديا والأمة الكمبودية تدريجيا. ولكن هذه الخطة لم تنجح. فلقد واصل حزب الشعب الكمبودي (CPP) بقيادة سامديش هون سين العمل على حرماني وحرمان الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا المستقلة والمحايدة والمسالمة والمتعاونة (FUNCINPEC) من اقتسام السلطة على قدم المساواة على صعيد القرى والكميونات والمقاطعات.

وبمرور الزمن بدأت تظهر الطبيعة العدوانية لسامديش هون سين أكثر فأكثر في الانتقادات التي كان يوجهها علنا ودون خجل ضد شخصي وحزب الجبهة الوطنية المتحدة. ونتيجة لذلك أصيبت روح المصالحة الوطنية بالوهن والتدهور تدريجيا منذ آذار/ مارس ١٩٩٦. ولقد واصل سامديش هون سين، وهو زعيم وطني، الهجوم على شخصي بطريقة لا تنم عن الروح المهنية. فأقواله وأفعاله لا تليق بأي زعيم وطني.

١ - لذلك فإنني أناشد جميع الشعوب المحبة للسلم والعدالة في العالم، والتي ظلت على الدوام تناصر حق كمبوديا في الحرية، أن تتدخل في كمبوديا. فما أقدم عليه زميلي وشريكي سامديش هون سين، رئيس الوزراء الثاني، هو فعل شائن. إنني أدعو إلى التفاوض من جديد على المصالحة الوطنية، حسبما

اقترح الملك نورودوم سيهانوك في الرسالة التي وجهها إلي وإلى شريكي وكذلك إلى السيد سامديش شي سيم، رئيس الجمعية الوطنية. فبابي مفتوح للتفاوض معه في أي وقت وفي أي مكان ما عدا كمبوديا.

٢ - وإذا لم تفض كل السبل إلى التفاوض، فإنني أناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ألا تعترف بقادة الانقلاب الجدد في كمبوديا. إذ لا يجوز لأي دولة محبة للسلم أن تقر القيام بأي انقلاب أيا كان.

٣ - كما أنني أناشد المجتمع الدولي أن يقوم بفرض جزاءات اقتصادية على كمبوديا.

٤ - وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تواصل الاعتراف بالسفراء والقناصل الحاليين لمملكة كمبوديا المعتمدين في جميع أنحاء العالم، والذين جرى تعيينهم بتوصية من شخصي وسامديش هون سين نفسه ووافقت على ذلك لجنة الشؤون الخارجية التابعة للجمعية الوطنية لمملكة كمبوديا، وقام الملك نورودوم سيهانوك بالتوقيع على جميع وثائق تفويضهم. فالواجب يقضي بعدم إزاحتهم من قبل قائد الإنقلاب باعتبارهم الممثلين الحقيقيين للحكومة الملكية لكمبوديا.

٥ - وإنني أهيب برابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن تعيد النظر في قبول كمبوديا في عضوية هذه الرابطة المرموقة. فكمبوديا لم تعد دولة ديمقراطية؛ لأن زعماء الانقلاب الحاليين بقيادة سامديش هون سين ليسوا منتخبين ديمقراطيا لقيادة الشعب الكمبودي وإنما هم حفنة من جلادي هذا الشعب البرئ المنكوب. وينبغي أن تواصل الرابطة وضع كمبوديا في جدول أعمالها كما حدث بنجاح داخل الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩١، مما أدى إلى انجاح مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا، الذي اشتركت في رئاسته فرنسا واندونيسيا.

٦ - ولا يجوز لأي شخص أن يحل محلي بوصفي رئيس الوزراء الأول لمملكة كمبوديا. وإذا ما وضع أي شخص في مكاني، فالواجب أن يطرح بشأنه أو بشأنها صوت ثقة داخل الجمعية الوطنية لكمبوديا وأن يقدم أو تقدم بعد ذلك إلى الملك في احتفال رسمي لأداء القسم داخل قاعة العرش بالقصر الملكي التي يلزم أن يحضر إليها جميع أعضاء مجلس الوزراء الجديد وأعضاء البرلمان. وإذا ما أنشئ مجلس وزراء جديد، فإن رئيس الوزراء الأول سيكون دمية حقيقية لسامديش هون سين. وفي الوقت الحاضر يوجد الملك في بيجين لأغراض العلاج الطبي ولا يجوز تفكيك قاعة العرش بالقصر الملكي لكمبوديا ونقلها إلى أي مكان آخر على وجه البسيطة.

ولم تعد الجمعية الوطنية لكمبوديا هيئة لها مصداقيتها تتألف من مشرعين منتخبين بصورة ديمقراطية وإنما تمثل بالأحرى المؤتمر الشعبي الببغاوي لسامديش هون سين وحزب الشعب الكمبودي. أما أعضاء الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا المستقلة والمحايدة والمسالمة والمتعاونة فقد لاذوا بالفرار

أو اختبأوا داخل كمبوديا. والموجودون بالخارج في أمان أما الذين جرى احتجازهم وأرغموا على التسليم تحت فوهة البندقية فسوف يتعين عليهم من الآن فصاعدا أن يكونوا مسؤولين أمام سامديش هو سين ومناصرين له.

٧ - لقد انهارت الديمقراطية في كمبوديا. إذ لم يعد هنالك وجود لحرية الصحافة، ومن يجرأون على انتقاد سامديش هون سين يتعرضون للتصفية الجسدية. فالنظام الآن عبارة عن طغمة عسكرية يقودها زعيم الانقلاب سامديش هون سين ومن لفالفه. ولا يجوز القول بأن ما يجري هنا هو من الشؤون الداخلية لكمبوديا، كما ادعى سامديش هون سين، وهو لا يستطيع أن يخدع المجتمع الدولي زاعما بأنه إنما يمثل الحكومة الملكية بصورة قانونية وشرعية. فهو لا يحتاج للحكومة الملكية إلا لتحقيق طموحه الشخصي.

٨ - لقد أنفق المجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة، قدرا كبيرا من الوقت والطاقة، بالإضافة إلى المساعدة المالية والموارد البشرية، من أجل إعادة كمبوديا إلى حكم القانون وتحسين حالة حقوق الإنسان تدريجيا. لذلك فإن على الأمم المتحدة أن تواصل تدخلها في هذا الوضع الحرج وأن تمارس الضغط على قادة الانقلاب حتى لا يتم الاعتراف بهم حتى يتم وقف تدفق المساعدة في أي شكل إلى داخل كمبوديا.

٩ - إنني أشعر بحزن عميق لفقدان صديقي وزميلي في الكفاح، هو سوك، وزير الدولة للشؤون الداخلية، الذي جرى اعتقاله واحتجازه وقتله رميا بالرصاص من قبل قائد الانقلاب دون أن يتيح له فرصة لكي يدلي بأقواله في محكمة قانونية. وبهذه المناسبة فإنني أقدم تعازي القلبية لأسرته الحبيبة وأصدقائه. إن ذكرى صديقي الحبيب هو سوك، وهو من أبناء الشعب الكمبودي المرموقين والمخلصين، ستظل على الدوام حية في قلبي. لقد ألغيت عقوبة الإعدام في دستور كمبوديا منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حينما قام الملك بوضع الدستور الجديد لمملكة كمبوديا. وبالتالي فإن هذه الحادثة تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان من قبل سامديش هون سين.

١٠ - إن سامديش هون سين وحزب الشعب الكمبودي يخشيان الانتخابات الديمقراطية المزمع إجراؤها في العام المقبل، حيث اتفقنا معا على إجرائها في أيار/مايو ١٩٩٨ على أن تمد الأمم المتحدة المساعدة بتنسيق وجود مراقبين دوليين. ومن المحتمل أن سامديش هون سين عرف مقدما أنه وحزب الشعب الكمبودي سوف يخسران الانتخابات، علما بأنه سيكون هنالك رئيس وزراء أول واحد وفقا للدستور الجديد لكمبوديا بعد الانتخابات العامة التي تجري في عام ١٩٩٨.

١١ - والآن عادت كمبوديا إلى حكم الغاب - بحيث صارت مسيرة بأوامر وإملاءات سامديش هون سين وحده. وكمبوديا هي هون سين، وهون سين هو القانون وهون سين هو محكمة العدل وهون سين هو القاضي.

١٢ - لقد اتهمني شريكي، ساماديش هون سين، بالخيانة بسبب جهود المصالحة الوطنية التي بذلتها لجعل دستور مملكة كمبوديا محل احترام لدى الخمير الحمر تيسيرا لانضمامهم إلى جميع الوطنيين الكمبوديين الحبيبين إلى قلبي في أسرة واحدة كبيرة. ولكن ساماديش هون سين سرعان ما نسي إنه كان هو نفسه من قادة الخمير الحمر بحق وحقيق، وأنه ارتكب جرائم كبرى في حق الإنسانية في ظل نظام بول بوت خلال السنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩. وإذا ما قدم بول بوت للمحاكمة من قبل محكمة العدل الدولية، فمن المؤكد أنه سيشير إلى هون سين بوصفه من المتواطئين معه وقائدا من قادة الخمير الحمر. ومع ذلك فإنني وافقت على قبوله كشريك وزميل وسمحت بأن يخلع عليه لقب رئيس الوزراء المشارك للحكومة الملكية لكمبوديا حتى بعد أن خسر الانتخابات العامة في عام ١٩٩٣. ولذلك فهو من الخمير الحمر أيضا ولم أكن أخشاه بتاتا خلال أيام العمل معه ولن أخشاه الآن. ولكن هون سين يخشى القوى الديمقراطية في أوساط الشعب الكمبودي.

١٣ - لقد قام دون معرفتي ساماديش هون سين بالتفاوض المباشر مع قائد الخمير الحمر سيئ السمعة لينغ ساري، وهو أخ بالقانون لبول بوت ووزير خارجية الخمير الحمر سابقا. وأبلغني فيما بعد فقط، حينما كان يريد من الملك إصدار عفو عن لينغ ساري.

١٤ - وإنني أهيب بجميع المستثمرين الأجانب أن يقاطعوا كمبوديا، إذ لا حاجة لأن يودعوا أموالهم في الخزينة الشخصية لساماديش هون سين.

١٥ - إن الميزانية الوطنية لكمبوديا تعتمد سنويا على مساعدة من البلدان المانحة تزيد على ٦٠ في المائة من مواردها. لذلك فإنني أناشد المؤتمر الدولي لإعادة تعمير كمبوديا واجتماع الفريق الاستشاري تجميد كافة أنواع المساعدة التي يقدمانها إلى كمبوديا.

١٦ - وإن على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك مصرف التنمية الآسيوي وعدد لا حصر له من المؤسسات المصرفية في جميع أنحاء العالم التوقف عن منح القروض لقادة الانقلاب في كمبوديا. لأن هذه مؤسسات إذا ما فعلت ذلك فسوف تستخدم هذه الأموال في قمع شعب كمبوديا البرئ الخائف.

١٧ - لقد قام أفراد قوات الانقلاب بنهب المتاجر والحوانيت التي يملكها تجار كمبوديا الفقراء. وبالتالي فهم ليسوا من حماة سلامة وأمن أبناء شعبهم وإنما لصوص وقطاع طريق.

١٨ - لقد انتهك قادة الانقلاب دستور كمبوديا ولذا ينبغي عدم الاعتراف بهم بوصفهم الممثلين الشرعيين لمملكة كمبوديا.

- - - - -